فيلم في وزارة الخارجية

احمد عمر

بعض النكات مركبة وعميقة وثقيلة وطويلة التبلة، يا طويل العمر، ويمكن رواياتها مرة ثانية، منها طرفة قديمة جدًا، علاها الصدأ وأقوت وطال عليها سالف الأمد، وتقول إنّ رجلًا كان قد كفّ الكأس، مع أنه ليس فيها ثقل قهوة، حتى يقرأ فيه الطالع، فقلبها سنةً نبويةً، فقال الضيف متعجّبًا: الكؤوس عندكم مسدودة من أعلاها، فعدّل الرجل الكأس، ليبيّن له الآيات لعله يهتدي، فقال الضيف مصعوقًا: ومنقوبة أيضًا من أسفلها.

ليس أخرى من رواية نكتةٍ قديمةٍ وأذلّ. رويتُ مرّة نكتة قديمة لرجلين قارحين، فنظرا إلى بعضهما ثم سدّدا بصرهما إليّ، ولو كانا مسلحين لأحلّا سفكَ دمي في الأشهر الحرم. ومن هذه النكات القديمة أنّ رجلًا أُسعف إلى الطبيب لأنه بلع فيلًا، فسعى الطبيب إلى إقناعه بالحكمة والموعظة الحسنة أنّ الفيل أكبر من أن يُبلع، لكن المريض أقنع الطبيب بأنّ الأوطان تُبلع، فكيف لا يُبلع الفيل، فعجز الطبيب بالطرق الدبلوماسية عن إقناعه، فعمد إلى إحضار فيلٍ إلى العيادة، ولا أعرف كيف أحضره، يجب أن نصدّق النكتة، مع أن عنصر الإقناع ضعيف فيها، ولا تشترط النكتة إقناعًا، فغايتها الإضحاك، فإن أضحكت فتلك آيتها وبرهانها. وليس في البلاد فيلة، الفيل الذي نعرف هو فيل أبرهة الحبشي وفيلة السيرك. وهناك وزيرا خارجية عربيان، واحد ميت والآخر حيٌّ يرتزق من فصيلة الفيلة. قال الطبيب، بعد أن صحا مريضنا من البنج: لقد أخرجت الفيل من بطنك؟ فنظر الرجل إلى الفيل، وجعل كيد الطبيب في تضليل، وقال: الفيل الذي بلعته كان أبيض اللون.. مع أنّ للفيلة بعامة لونًا واحدًا، فكل الفيلة من حزب الرئيس على لون وزير الخارجية.

ويما أنّ الفيل بالفيل يذكّر، فقد تذكّرنا أنّ الحكماء يقولون إنهم يروّضون الفيل الأسير على الخنوع والذل والوطنية بأنهم يربطون قدمه بسلسلةٍ فيها كرةٌ ثقيلة، ثم يحرّرونها بعد أيام، حرصًا على السلسلة المسكينة، فهم يشفقون عليها أن تظلّ مقيدة بقدم الفيل، فيمكث الفيل عاكفًا في مكانه لا يبرحه، لأنه وقر في يقينه أنه ما يزال مقيدًا، فرحم الله الطفلة نهاة العثمان التي أترعت قلوبنا ألمًا وأسى.

أمس طلبتْ منّا الحكومة الألمانية أن نقوم بواجبنا الانتخابي في ألمانيا، اللاجئون لهم حق الانتخاب والتصويت! ولم يكن ذلك الحق في بلادي للمواطنين، فقصدتُ المركز الانتخابي وانتخبت، وكتبت بجانب أسماء المرشحين: نعم والف نعم، كما كنت أفعل في سورية، فالعود لا يزال في دُبر الزبيبة.

ومن النكات القديمة اليابسة أنّ محمد كريشان كان يقصد تونس كل صيف لزيارة وطنه وأهله، فرآه تونسيٌ يتابع الأخبار، فهتف، والله أنت تشبه محمد كريشان الخالق الناطق... فقال محمد كريشان الذي أراد أن يهنأ بثمرة شهرته من شجرتها الوارفة من أن ينزعها منه شبيهٌ له، وكان بارعًا في فنّ التفاوض والحوار، اكتسب البراعة من عَرَق برامجه الحوارية: ولم لا أكون أنا محمد كريشان. فقال الرجل بعد سماع صوته الشحروري: سبحان الله حتى صوتك زي صوته، من أين أنت؟ فقال كريشان يساعده على ربح الجائزة، ويكاد يفضح نفسه ويضع اللقمة في فمه: من صفاقس. فقال الرجل: سبحان الله هو أيضًا من صفاقس، ما اسم حضرتك؟ قال محمد كريشان، وقد أيس من الرجل فكشف لثامه: اسمي محمد كريشان. قال الرجل: لا إله الاه، الله أكبر، هو أيضًا من العائلة نفسها... وبقي الرجل على كفره!

كانت واقعة شبيهة قد وقعت لروان أتكينسون (الممثر بين)، أنّ رجلًا رآه، فقال أنت تشبه الممثر بين. قال روان أتكينسون: أنا الممثر بين بشحمه ولحمه... قال: اطلع من الأبواب هذه، لن تخدعني.

تقول طرفة يابسة، نُقعت في الماء أيضًا، إنّ معتقلين خرجا في آخر عهد صدام حسين بعد قصف أميركي ناعم، وهم يهتفون: يسقط أحمد الحسن البكر، مع أنّ البكر كان مسكينًا وأسيرًا، وثاكلًا بقتل ابنه في حادث سير مشبوه، وكان صدّام هو الذي ياكل الفيلة البيضاء، في عهده. وقتل معمر القذافي، وهو يقول لمعتقليه: أنا أمير المؤمنين، وعندي الملايين... ولم يبلغنا أنّ أحدًا رأى وجه القذافي على القمر، فنحن لا ننجو من رؤية وجه الرئيس حتى بعد موته، وجهه في كل مكان، الحيطان، الأوراق النقدية، الجلاء المدرسي، حتى إنّ حبيبتي صارت تشبّه الرئيس بعد سنة من الزواج، وصار واجبًا قلب النظام، وتأليف رئاسة رباعية فيدرالية تعدّدية.

قصر الكلام: إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ.

إيمان مرسال
ما بين البحث والكتابة

عبد الحكيم حيدر

يمثل كتاب «في أثر عنايات الزيات»، للشاعرة المصرية إيمان مرسال، «كتابة» من منطلق «البحث»، أو هو «بحث» ذهب بها إلى «كتابة». هكذا بدأت الكاتبة رحلة بحثها وحيرتها عن كاتبة شبه مجهولة، «مؤسسية»، بالمعنى السلطوي، وحتى جماهيريا لدى القارئ العادي الذي يتألف مع ما يقدّم له صبح مساء. كاتبة انتحرت في شتاء سنة 1963، من طبقة البرجوازية المصرية «العليا منها»، ولم يعد يذكرها أحد، على الرغم من أنها، بحكم طبقتها، كانت حديث النخبة المسيطرة والمهيمنة على المشهد الثقافي على أيامها، حيث كانت سيرة ما تكتبه من قصص البدايات قد وصلت إلى مسامع الضابط والكاتب يوسف السباعي، الذي صار وزيرا للثقافة فيما بعد، والصحافي الذي خدم كل الطبقات، وخصوصا طبقة عنايات، وكل السلطات أيضا، أنيس منصور، والكاتب الذي كتب لها مقدمة روايتها بعد انتحارها، مصطفى محمود. وأيضا معروفة للفنانة نادية لطفي، بحكم الصداقة الممتدة من ميعة الصبا حتى ليلة انتحارها. وهذا أيضا لغزٌ آخر، حيث تعوّدت الفنانة نادية لطفي، رحمها الله، أن تعرف كل أسرار المنتحرات، وخصوصا «بنات الطبقة الناصرية»، ابتداء من عنايات حتى سعاد حسني «ابنة الطبقة المتوسطة وفقيرة النشأة»، حيث وقفت في مطار القاهرة في عمرها السبعيني، ولامت صديقة سعاد في قلب صالة الاستقبال، مع وفد من فنانات النقابات المباركية، وقالت لها «عيب .. سعاد لم تقتل، ولكنها انتحرت». فهل هذه السيدة، على الرغم من «جدعنتها»، متخصصة في معرفة مسارب المنتحرات ودهاليزهن، وأيضا منظمة التحرير الفلسطينية، وحتى شؤون الأسرى المصريين، والذهاب إلى جبهات القتال؟ وأخيرا رحيلها من قلب مستشفيات القوات المسلحة، بعد علاج دام سنوات من دون أي تكاليف.

صحيحٌ أنها (نادية لطفي) كانت طليقة ضابط طيّار، وصحيحٌ أنها دارت عن الكاتبة المهم من أسرار عنايات الزيات، حتى أن الكاتبة نفسها أحسّت أن مديرة البيت مجرّد «عين»، من الاين على أمه. نحن أمام طبخة «وثائقية»، وإنْ ضمّت حسا استشراقيا واضحا من الكاتبة، في مشاهد عديدة يطول ذكرها، إلا أن الطبخة أيضا مطعّمة بالحس المخابراتي أو البوليسي، وإنْ تم في مستواه العائلي النسوي لتلك الطبقة المُخملية، وحكاياتها «طبقة وَرّاك الجاه» التي تشاهد كل شيء، وتنسى أو تتناسى كل شيء، ما حدا أيضا بالكاتبة، صاحبة البحث المضني، أن تقول، وأنا أيضا وقتي ثمين وأرحل إلى أصقاع المحلولة كلها وراء هموم البحث، وهموم أولادها وتجديدات المنزل .. إلخ، أشياء، من قبيل سقط متاع الكتابة، فما دامت الكاتبة تبحث عن مرارة وعلقم، منتحرة من سنة 1963، فمن اللائق أيضا ذكر وقتها الثمين وصعوبة بحثها أيضا.

إذن، نحن منذ البداية أمام لغز «معروف للخاصة جدا»، ومغيّب جدا عند القارئ العادي الذي يستهلك بسهولةٍ كل ما يقدّم له من قصص وحكايات ونوادر، تتحكّم فيها كروش الصحافيين ومواندهم وتحيزاتهم ومجاملاتهم أيضا، ليلة في النوادي أو حتى في رحلة «ناصرية» إلى اليمن السعيد، إلا أننا أمام كتابةٍ فيها توثيق يراعي الدقة أحيانا، كما في معرفة الشقة، وتحديد مكانها بمساعدة البوابين ومصلحة المساحة وبعض المتخصّصين في المقابر المملوكية، أو أرشيف الإنترنت، أو حكاياتها مع الأخت الصغرى، أو السيدة صاحبة الخيول، والتي رأت عنايات مرّتين، أو «ظل الحبيب»، الذي هاجر، .. إلخ.

للسودان تقدير يستحقّه من أشقائه

جمال محمد إبراهيم

1

في سبعينيات القرن الماضي، قال شيخ من شيوخ بلدان الخليج حديثة الاستقلال، لصديقه رئيس السودان، جعفر نميري، إن يتكرّم السودان بتزويد بلاده بإداريين ومهندسين سودانيين، يمكن أن يحيلوا عاصمة بلاده لتكون في نظافة الخرطوم عاصمة السودان وجمالها.

تلك ليست مُلحة عابرة، بل هي واقعة حقيقية، فقد كانت الخرطوم عاصمة دولةٍ استقلّت منذ أواسط خمسينيات القرن العشرين، ولها اقتصاد متماسك، وفي البلاد مشروعات تنموية ذات عائد ورفاه بائن، ولها وزن سياسي معتبر. وكانت للسودان قيادة وقفت في مقدمة القيادات العربية، دعما وسندا لقضية العرب بتذكر من شهدوا سنوات الستينيات، كيف استضافت عاصمة السودان القمة العربية الاستثنائية التي أعادت الكرامة العربية بعد هزيمة حزيران 1967. لم تكن لاءات الخرطوم كل ما أنجز، بل سلاح البترول الذي توافقت الدول العربية على استغلاله كان أهمّ تلك المُنجزات، من حسنات تلك القمة في الخرطوم أن تحققت مصالحة العرب الكبرى بين ملك السعودية، فيصل بن عبد العزيز، والرئيس المصري، جمال عبد الناصر، ببد رئيس وزراء السودان محمد أحمد محجوب، حين أجمعت الزعامات العربية على تقديم دعم مادي سخي لمحو آثار الهزيمة وتبرّعوا بالملايين، أصرّ بعض القادة على أن يُضمّ السودان إلى قائمة البلدان التي تستحق الدعم المادي، رد السودان، بحسم وبإباء، بأنه ليس في حاجة لدولار واحد، والدعم ينبغي أن يقدّم لبلدان المواجهة.

2

دولة السودان التي لحقت بجامعة الدول العربية عضوا فاعلًا، فور نيلها الاستقلال في عام 1956، من الدول الثماني الأولى التي سعت وشاركت في تعزيز دور الجامعة لتحقيق تطلع الأمة نحو التضامن، لنصرة قضايا الوحدة العربية. لم يُضر السودان في كل مساعيه مثاً أو أذى، على إخوته في إقليم «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». سترى على الساحة الأفريقية دورا للسودان تعاظم بانتمائه الأفريقي، هو الشريك الفاعل، صاحب السهم العالي في صياغة ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية في مايو/ أيار 1963، والتي تحول اسمها إلى «الاتحاد الأفريقي» في مقره في أديس أبابا. تمكّن السودان، وبجهد زعاماته وزعامات محترمة في القارة الأفريقية، من احتواء نزاعاته الداخلية، وتحقق السلام في ربوعه طيلة سنوات السبعينيات. لم تكن ثمّة حاجة لتدخل من أي طرف في المجتمع الدولي، ولا كانت نزاعات السودان الداخلية شأنًا تنشغل به هيئة الأمم المتحدة. على عكس ما يستدعي أن يعرفه المجتمع الدولي، فإن دبلوماسيته الفاعلة عبرت إلى بلدان عربية وأفريقية عديدة في العراق والكويت ولبنان والكونغو وأوغندا، في سنوات الستينيات والسبعينيات، فشاركت في إطفاء نيران الخلافات والنزاعات في تلكم البلدان.. لم ينل السودان في تلك السنوات سوى التقدير والاحترام.

3

أما العقود الثلاثة الأخيرة في السودان، بين عامي 1989 و2018، فقد شهدتْ إمساك تيار إسلاموي بزمام الأمور في البلاد، على حين غرّة وبانقلاب عسكري تآمري، فسيطر على أقدار السودان وقاده إلى محرقة، عزلته عن المجتمع الدولي، فسقطت البلاد فريسة لعصبةٍ من الفاسدين أساءت الإدارة والحكم، وأغرقت مجتمعاته في صراعات وأزمات، ما وضعت أوزارها إلا بعد ثورة شعبية أسقطتها. قاد ذلك النظام المباد إلى تراجع تقدير أشقاء السودان قياداته، وتراجع احترامها، بسبب سلوكيات قياداته المخزية. أزكم شيوع الفساد المادي والمعنوي، ليس أنوف السودانيين وحدهم، بل أنوف القيادات العربية والأفريقية الشقيقة التي حفظتْ للسودان تاريخه وإرثه القديم في رشاد الحكم وفي الفعالية وحسن سياساته وسداد دبلوماسيته، لكنه صار في سنوات حكم «الإنقاذ» كلبأ أجرب، يتجنّبه العقلاء في المجتمع الدولي، ويتحاشاه الأقربون في الإقليم الذي ينتمي إليه. حين انعقدتْ القمّة الأفريقية في الخرطوم عام 2006، جاءت القيادات الأفريقية إليها على مضض وترَدّد، بل أحجم عددٌ منهم عن المشاركة، غيرَ أنّ أكثر ما تأذّتْ منه كرامة السودانيين إقدام القيادات الأفريقية في وقف قبلة ضمنّ القوات العربية التي حظيت بثقة اللبنانيين فأمنوا الخط الفاصل بين بيروت الشرقية والغربية.

> لاقت الاستخفاف المراسمي بقيادات السودان في هذه الفترة الانتقالية في زياراتهم دولًا عربية

للسودان تاريخه وإرثه القديم في رشاد الحكم وفي الفعالية وحسن سياساته وسداد دبلوماسيته، لكنه صار في سنوات حكم «الإنقاذ» كلباً أجرب، يتجنّبه العقلاء في المجتمع الدولي، ويتحاشاه الأقربون في الإقليم الذي ينتمي إليه. حين انعقدتْ القمّة الأفريقية في الخرطوم عام 2006، جاءت القيادات الأفريقية إليها على مضض وترَدّد، بل أحجم عددٌ منهم عن المشاركة، غيرَ أنّ أكثر ما تأذّتْ منه كرامة السودانيين إقدام القيادات الأفريقية في وقف قبلة ضمنّ القوات العربية التي حظيت بثقة اللبنانيين فأمنوا الخط الفاصل بين بيروت الشرقية والغربية.

لم يمنح الرؤساء والملوك الأفارقة عمر البشير ذلك التمييز المراسمي، وأجلسته القمة معزولًا في عاصمته.

4

ها هي نفوس السودانيين وقد استعادت كبرها وكرامتها وعنفوانها، إثر ثورة ديسمبر 2018، بعد أن أضاعها نظام الطاغية الأخرق، ومزّع سمعة بلاده، هو وأزلامه، برذائل النخاسة وتراكم الفساد ، فانكسرت كبرياء السودان على يد سفلى تستجدي قياداتها إحسان أمراء الخليج، بلا حياء. يوم سقوط الطاغية، عثروا على ملايين من العملات الأجنبية في حقائب غرفة نومه. ليت الرجل هرب مثلما هرب التونسي بن علي، ليختفي عن الأعين فلا يلحقه إذلال، إلا أنه يقف الآن وراء القضبان، ليحاكمه شعبه في رابعة النهار، وتحت عدسات القنوات.

5

السودان الذي عركته وقائع ستينيات القرن الماضي وسبعينياته كان إطفائي النزاعات، بدبلوماسية التفاوض في حين، وبدبلوماسيته العسكرية الأصيلة، في أحايين أخرى. في حرب لبنان الأهلية، وقف قبيل ضمنّ القوات العربية التي حظيت بثقة اللبنانيين فأمنوا الخط الفاصل بين بيروت الشرقية والغربية.

من إرث السودان مشاركته في بسط السلام في الكونغو، كما كان سند الثوار الإريتريين الذين غادروا من ملاذهم الآمن في الخرطوم ليدخلوا أسمرا حكاما لذلك البلد. من إرث السودان، قيام رئيسه نميري بما كلفته به جامعة الدول العربية لإخراج القيادة الفلسطينية من عمّان، إثْر القتال الذي وقع عام 1970.

6

على الرغم من كلّ الذي جاءت هذه السطور على ذكره عن إرث السودان في السطور السابقة، لافت ما قد يفسّر كشيءٍ من الاستخفاف المراسمي بقيادات السودان في هذه الفترة الانتقالية، في زياراتهم دولا عربية، فلا يتفضّل لاستقبال قيادات السودان الأولى الرصيفَ المناسب بروتوكوليا، بل يبعث بعضهم أخفّ الوزراء مسؤولية ليستقبل رئيسا سودانيا زائرا. إن كانت اليد السفلى على أيام البشير قد أضاعت احترام الآخرين البلد، فالأجدر والمناسب أن تجد قيادات الحكومة الانتقالية، تلك التي جاءت بها الثورة، دفنا أكثر في التعامل بندّية وتقدير، ولو على الصعيد المراسمي. ليس في هذه المناشدة عتاب، بل محضُ تذكير بتقدير يستحقه الشعب السوداني الذي شهد له العالم بنبل ثورته وعظمها.

(كاتب وسفير سوداني سابق)

إضاءات على اشتعالات القدس

حلمي الأسمر

تبلغ المسافة بين القدس ونابلس نحو 67 كيلومترا، ولا تجد امراتين خمسينيتان غضاضة في قطع هذه المسافة مشيا على الأقدام، عبر السهول والجبال والوديان بعيدا عن حواجز الاحتلال لإحياء ليلة القدر في الأقصى الشريف.

الدافع وراء هذه الحركة هو نفسه الذي حرّك عشرات الآلاف من أبناء فلسطين (من كل فلسطين، من النهر إلى البحر) للزحف إلى القدس، ليس للصلاة فقط، بل لإسناد شباب القدس وشبيبها في مواجهتهم قطعان المستوطنين الذين توحشوا في العدوان على المقدسيين، وخصوصا على سكان حيّ الشيخ جرّاح، حيث يحاول الاحتلال وقطعان مستوطنيه إعادة إنتاج النكبة وتهديد نحو الآلاف من سكانه بالاقتلاع من بيوتهم.

يؤشر مشهد القدس في الأيام الأخيرة التي أعادت «القضية» إلى واجهة الاهتمام عربيا ودوليا، على عدة قضايا:

أولًا: حرّكت المواجهات في القدس جماهير الداخل الفلسطيني وفرضت على أجندة أحزابهم القضية الوطنية، بعد أن تراجعت هذه القضية في سلم أولوياتهم لمصلحة قضايا مطلبية محلية، مثل العنف داخل المجتمع الفلسطيني، والانخراط في مسلسل الانتخابات البرلمانية. وفرض مشهد زحف الآلاف من سكنين وأم الفحم ويافا وحيفا نحو القدس نقطة ساخنة في ملف عرب الداخل، بل بدا أن فلسطين كلها وحّدتها المقاومة، واستفاقت فلسطين، كل فلسطين، بعد سنوات النكبة الطويلة على وقع تكبيرات مآذن القدس، وتسقّط شبب القدس وشبّانها ورجالها ونسائها، وبدا أن روح الانتفاضة المقدسية تمكّنت من إعادة إحياء الروح الوطنية الجامعة بين جميع مكونات الشعب الفلسطيني من ماء إلى ماء، بعد أن عمل الاحتلال، بجدّ واجتهاد، على قتلها وتمزيقها. واكتملت صورة «الشروع الوطني الفلسطيني» بعد أن دخلت غزة على الخط، بصواريخها التي «التزمت» مواقيت التهديد، شأنها شأن أي قوة حقيقية تنفذ تهديدها. وما على الطرف الآخر إلا أن يأخذ التهديد على محمل الجد ويستعد، وهذا ما حصل، وتلك علامة فارقة في تاريخ النضال الفلسطيني، سيتوقف عندها المراقبون والباحثون طويلًا. هذا إضافة إلى «خضوع» الاحتلال، ربما للمرة الأولى في تاريخ الصراع، لضغط الاشتعال المقدسي وإلغاء مسيرة «الأعلام» الصهيونية، وتأجيل محكمته العليا النطق بقرار سرقة بيوت المقدسيين في حيّ الشيخ جرّاح.

ثانيا: أثبت غياب ما يُسمى «التنسيق الأمني» بين سلطات الاحتلال وسلطة محمود عباس، عن الساحة المقدسية، أنه عنصرٌ بالغ الإيجابية في ضبط إيقاع الجماهير الغاضبة. ومنْحها هذا الغياب حرية حركة واسعة بعيدا عن قبضة جهاز الأمن الوقائي الخشنة، وتوحّش مهندسي «الخوف» على «المشروع الوطني الفلسطيني» الذين يعتبرون أي مقاومةٍ للاحتلال تهديدا لهذا المشروع الذي لم يعد موجودا في ظل سلطةٍ أقسم رئيسها، منذ اعتاوه، أنه لن «يسمح» بقيام انتفاضة فلسطينية ثالثة. ويفتخر بأنه «عمره ما حمل مسدّسا ولم يستعمله». وهنا لا بد من وقفة قصيرة، فحكاية التنسيق الأمني اللعينة هذه أحالت سلطة عباس إلى عبءٍ ثقيل على المشروع الوطني الفلسطيني، وأثبتت هذه السلطة، خصوصا بعد إلغاء الانتخابات البرلمانية، بحجة تعذّر انتخابات القدس، أنها عقبة كأداء في طريق هذا المشروع.

الانتفاضة الشعبية اليوم هي الشكل الأكثر تعبيراً عن فن الممكن الفلسطيني، وهي طريقة التعبير الوحيدة الممكنة عن المقاومة «الشرعية» المتّسقة مع ما يسمى القانون الدولي، والمناخ السياسي السائد في المنطقة والعالم، بعد تسونامي التطبيع العربي المجاني مع الكيان الصهيوني. وأي عفوية تقف في طريق الانتفاض هي خائنة، بكل التعبيرات الفظة، ولا يمكن أن تقوم أي قائمة للشعب الفلسطيني مع وجود سلطة رام الله، لهذا، يتعيّن على نخب الشعب الفلسطيني، في فلسطين والخارج، تكثيف كل جهودهم لبناء وعي جماهيري بهذه الحقيقة، ليس هذا فحسب، بل على النخب العربية أيضا بناء وعي عربي جمعي مساند، قوامه تبيان حقيقة جارحة، لم تلق ما تستحق من إضاءة، أن هناك تنسيقاً أمنياً عربياً – صهيونياً، لا يقلّ عمقاً وخطورة عن التنسيق الأمني بين تل أبيب ورام الله، وعلى قلة المعلومات التي تتوافر لدى المراقب بهذا الشأن، إلا أن هناك دلائل بالغة الدلالة على وجود هذا التنسيق الذي يستهدف إطفاء أي «حرائق» شعبية عربية تشبّ للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

ليس هذا فقط، بل إن أجهزة أمن عربية تنشط لإسناد أي تنسيق أمني فلسطيني من لدن السلطة، لمنع ثورة الجمهور الفلسطيني. وهذا كله مسنودٌ بحراكٍ دوليٍّ يلتهب، هو الآخر، لإسناد أي إسناد جهد تل أبيب ورام الله لتطويق حراك الشعب الفلسطيني الثائر. وفي ظل هذه الرؤية، يتعين إنارة الوعي الجمعي العربي والفلسطيني، بخاصة أنه بصدد مواجهة ليس الاحتلال الصهيوني الصريح فقط، بل ثمة احتلاوات «وطنية» أكثر شراسة، تلهج ألسنتها بالوقوف ضد الحق الفلسطيني، وتتحرّك مكراً بليل لإجهاض ثورته وحلمه بالتحرير، عبر دعم الاحتلال وتقوية قبضته على الأرض الفلسطينية ومن عليها.

ثالثًا: يكتب لي صديق «علماني»، معلقاً على ثورة القدس الأخيرة، قائلاً: أنا متخوّف من ربط القضية الفلسطينية بالدين والأقصى فقط، هي قضية سياسية اجتماعية اقتصادية سكانية ووجودية لشعب نزع من أرضه، وأقيمت عليها مستعمرة صهيونية (سياسية - دينية المحتوى، استعمارية الهدف في نهب ثروات شعب). أن نستعمل أدوات العدو نفسها تجربة أثبتت فشلها، فضيّعتنا قضية تحرّر وطني. مصلحتنا أن تكون عاصمتنا في عقر مستعمرتهم.. أكبر غلطة لإسرائيل أنها خدعت الأجيال والجاهلين في التاريخ القريب، وليس البعيد، حيث جعلت القدس العاصمة بدلاً من العاصمة الحقيقية، الرملة، التي بالطبيعة التاريخية والجغرافية لا يمكن أن تكون عاصمة غيرها، وهلّلت للقدس لتجعل القضية مقسّمة دينياً وعالمياً. القدس العاصمة الكونية العالمية الفلسطينية، والرملة عاصمة فلسطين، مثلها مثل روما والفاتيكان.. هذه نظرة استراتيجية تشقّهم..أنا أعرف وأنت تعرف أن هذه الثورة لن تستمر بهذه الطريقة للأسف، ما لم يزيحوا القيادات الحالية.

> أجهزة أمن عربية تنشط لإسناد أي تنسيق أمني فلسطيني من لدن السلطة، لمنع ثورة الجمهور الفلسطيني

«أسف» صديقي العلماني من الرابط «الديني» بين فلسطين قضية والإسلام، هو قيمة مضافة للصراع، وليس مدعاة للأسف. إسقاط هذا الرابط ببساطة حرمان لفلسطين بيئة «دينية» إسلامية داعمة، قواعمها أكثر من مليار ونصف مليار مسلم، يؤمنون بأنّ قدسهم جزء من عقيدة قرآنية راسخة، يتعبّدون بالانتماء إليها والدفاع عنها. وهذه الرؤية «العلمانية» نفسها تعمل على «تحييد» البيئة العربية الجماهيرية الحاضنة لفلسطين وشعبها، والبالغ عددها أربعمائة مليون عربي، وذلك بحصر قضية الصراع بين شعب فلسطيني «منقطع» عن امتداداته العربية والإسلامية، في مواجهة كيان صهيوني يهودي، يستمد نسغ حياته من بيئةٍ يهودية دولية داعمة مالياً ومعنوياً، ونظام عالمي احتضن هذا الكيان ولم يزل، ومليارات داعمة تصبّ في خزينته من أصقاع الأرض كافة.

أخيراً، يلعب الأردن دوراً خطيراً وفاعلاً في حماية فلسطين أو خذلانها حسب حركته، فهو يملك من الأوراق ما تجعله الطرف الأكثر قدرةً على الضغط على كيان العدو، لوقف عدوانه المتوحش على شعب فلسطين، أو تحجيم هذا العدوان، وخصوصاً في مضمار الصراع على ملكية الأرض الفلسطينية، (حيّ الشيخ جرّاح هو المثال الأكثر نصاعة هنا)، ذلك أن الأردن، بحكم وجوده سلطة على الضفة الغربية حتى احتلالها، يوم أن كانت جزءاً من الأراضي الأردنية إبّان حرب 1967، هو الجهة الأكثر قدرةً على مقارعة الاحتلال، والضغط عليه، خصوصاً في المحافل الدولية. وهنا لا بد من العمل على إعادة علاقة التاريخ إلى الوراء، لقلب الطاولة على ما جرى بعد قرار فك ارتباط الأردن (القانوني والإداري) بالضفة الغربية، باعتبار الضفة الغربية أرضاً أردنية يتعيّن «تحريرها» أردنياً قبل فلسطينياً. صحيحٌ أن فكرة كهذه تبدو مجنونة، ولكن الأكثر جنوناً ما جرى بعد اتفاق أوسلو اللعين، الذي قزّم حلم الدولة الفلسطينية، وحوله إلى كابوس يابد فلسطينية (مسخت صورة المقاومة، وبدّدت كل الإرث النضالي لحركة فتح وفصائل المقاومة) وبمباركة عربية ودولية، ونحسب أن إعادة النظر بقرار فكّ الارتباط يمكن أن يكون مفتاحاً سحرياً للخروج من المأزق الخطير والمعقّد الذي تعيشه قضية فلسطين اليوم، وتلك مسألة شائكة تحتاج وقفة أخرى.

(كاتب من الأردن)

الفيلسوف الألماني والروائي اللبناني

دلال البزري

يقرّر مجلس أمناء جائزة الشيخ زايد للكتاب هذه السنة (2021) منح الفيلسوف الألماني، يورغن هابرماس، جائزة «شخصية العام الثقافية». وقيمتها أكثر من ربع مليون دولار بقليل. ثم يعلن الفيلسوف رفضه لها. كيف حصل ذلك، والقيمون على الجائزة صاروا يطلبون من المرشّح لها موافقته قبل تسلّمها رسمياً؟ وقد سبق أن أرسل الفيلسوف هذه الموافقة؟

الموضوع أن هابرماس ليس ضليعاً بمسائل الشرق الأوسط أو الإسلام، مجلة دير شبيغل الألمانية أدرى منه. عندما علمت بخبر الجائزة، أصدرت مقالاً عاتبته فيه على قبولها، عنوانه «هابرماس والبورغايتا الإماراتية». ومما كتبت: «إن قبول واحد من أهم الفلاسفة الأحياء جائزةَ دولة تشتهر بالقمع وتنعدم فيها الحياة الديمقراطية مؤشّر يثير الإحباط». قاست المجلة مؤشّر الديموقراطية في الإمارات، وقاسته بإيران وروسيا. فخلصت بتساؤل: «ماذا ستكون الأخلاقية التي تدعو إلى استقالالية المثقف، وتفترض أن دوره هو الوقوف في وجه الظلم والاستبداد؟». فيجيب بأحكام مُبرمة: «لا شيء يبرّر هذا الانحطاط الأخلاقي. كنا ننتظر من الكتاب مقاطعة هذه الجوائز المغمّسة بالاستبداد، وإدانة هذه الحفلة التطبيعية التنكرية المشينة. لكن للأسف، فإن المتدافعين على نيل جوائز السلطان لم يردعهم أي اعتبار أخلاقي». ثم يدعو إلى الاقتداء بالفيلسوف الألماني: «هل يوقظ الحظ بها. وتحصل أيضاً في الهيئة إشادة بالذي رفضها، أو استنكار الرفض ودفاع عن قيمة الجائزة .. إلخ. وقد تدفع «حادثة» الفيلسوف الألماني القيمين على مختلف الجوائز إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لحمايتها من إهانة رفضٍ خطئه.

ولكن في هذه الأثناء، لا بدّ أن تحصل عندنا عجائب الأمور. روائي لبنان معروف، حصل بين الأعوام 2006 و2017 على أربع جوائز: سلطان بن علي العويس (دبي)، اليوسكو - الشارقة للثقافة العربية، وكلتاهما إماراتيتان، إحدى جوائز القائمة القصيرة الست للجائزة العالمية للرواية العربية (بوكر)، والتي تمولها أبوظبي، وجائزة كتارا (القطرية) للرواية العربية. وباحتساب مجمل هذه الجوائز، يمكن القول إن هذا الروائي نال حوالي ربع مليون دولار، قيمة الجوائز الأربع.

ماذا يفعل هذا الروائي المعروف؟ يكتب مقالاً في صحيفة عربية، عنوانه «هابرماس وشرف الثقافة»، وفيه مطوّلات من المزايدة على الفيلسوف الألماني. بأن نعم، معه حق هابرماس برفضه الجائزة. ثم خطاب من نوع: أيها الروائيون المناضلون العرب، الذين تقدّموا بطلب الترشّح لجائزة «بوكر»، دافعوا عن شرف الثقافة العربية، وتعالوا قاطعوا هذه الجائزة، بعدما أسفرت الإمارات عن زحفها «التطبيعي التتبعي». في هذه المقالة القصيرة، لا يتوقّف الروائي عن دعم حجته بـ«الأخلاق»، يستحضرها أربع مرات. وباسمها يوجّه إلى الكتاب العرب تساؤلات تشبه المرافعة: «هل فقدت الثقافة العربية شرفها وتخلّت عن القيم الأخلاقية التي تدعو إلى استقالالية المثقف، وتفترض أن دوره هو الوقوف في وجه الظلم والاستبداد؟». فيجيب بأحكام مُبرمة: «لا شيء يبرّر هذا الانحطاط الأخلاقي. كنا ننتظر من الكتاب مقاطعة هذه الجوائز المغمّسة بالاستبداد، وإدانة هذه الحفلة التطبيعية التنكرية المشينة. لكن للأسف، فإن المتدافعين على نيل جوائز السلطان لم يردعهم أي اعتبار أخلاقي». ثم يدعو إلى الاقتداء بالفيلسوف الألماني: «هل يوقظ الحظ بها. وتحصل أيضاً في الهيئة إشادة بالذي رفضها، أو استنكار الرفض ودفاع عن قيمة الجائزة .. إلخ. وقد تدفع «حادثة» الفيلسوف الألماني القيمين على مختلف الجوائز إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لحمايتها من إهانة رفضٍ خطئه.

ماذا دها الروائي اللبناني؟ كيف بلغ به الأمر بأن صار شبيها بالسياسي اللبناني: يقول غير ما يفعل؟ يفعل غير ما يقول؟ يقوّل غيره ما لم يقلْه؟ كان يمكن أن يصمت، مثلاً، عملاً بالحكمة القائلة «وإن بُليتم بالمعاصي...». والصمت في هذه الحالة خير دفاع عن النفس، بأن يناسك الناس والمتربّصون بالناجحين، «أعداء النجاح»... ولكنه أبى إلا نصب الفخ لنفسه، بأن غاص في المزايدة، على الأخلاق وعلى الوطنية وعلى الشرف الثقافي، فيما هو يرتكب معصية النفاق.

> ماذا دها الروائي اللبناني؟ كيف بلغ به الأمر بأن صار شبيها بالسياسي اللبناني: يقول غير ما يفعل؟

واصبح مطروحاً عليه سؤال مصداقيته، بأنه لو فعلاً هو هكذا، «مناضل بادبه من أجل الحرية والوطنية»، فما عليه سوى إعادة الجوائز. المبالغ إلى أصحابها الإماراتيين، «المستبدّين التطبيعيين».

لماذا؟ لماذا يتورّط الروائي اللبناني أخلاقياً، فيما هو لا ينادي إلا بالأخلاق على ألوانها؟ ربما أراد إراحة ضميره «النضالي» بأن يسجّل موقفاً يعتبره «صعباً»، لكنه مطلوبٌ لحماية صورته. وإلا ذهبت هالة «النضالية» أدراج الرياح. ربما، أيضاً، لأن أخلاق المزايدة الشعبوية هي ما تبقّى له من نضالية السابقة. أو ما ترسّب إليه، بحكم العادة المتأصلة. أو أنه، عن سبق تصوّر وتصميم، وبكامل وعيه، أراد أن يفعل ما يفعله «الرابتينغ»: إثارة العدد الأعلى من ردود الفعل. والسلبية منها، خصوصاً تلك الآتية من «أعداء الأمة»، أكثر فائدةً من الإيجابية. أو أسباب أخرى، لم نفهمها.

(كاتبة لبنانية)

الحرب الثالثة في غزة والانتفاضة الثالثة

ياسر أبو هلالة

في اليوم التالي لوقف إطلاق النار، ستحتدّ غزة، ومعها فلسطين، ومن ناصرها على امتداد العالم بالانتصار. مهما كانت الخسائر ماديا وبشريا، لن تستطيع قوة الاحتلال الصهيونية اقتلاع

الدولة العربية وأولوية التحديث والدمقرطة

كمال عبد اللطيف

تخوض المجتمعات العربية منذ عقود معارك التحديث، معارك في السياسة والمجتمع والتاريخ، وأخرى في الثقافة والتربية. وتعكس انفجارات الربيع العربي، بجميع وقائعها وتداعياتها، وكذا صورها المتواصلة أو الكامنة، ما يُبرز أشكال تطوّر هذه المعارك. وقد بَنت المعارك المذكورة جملةً من المكاسب، وحصلت فيها انتكاساتٌ وتراجعات. ويشكّل مشروع التحديث السياسي البؤرة الناظمة لأسئلة اللحظة التاريخية الراهنة في مجتمعنا، نتبيَّن ملامحه وصوره في مختلف مظاهر المجتمع، وقد انخرطت النخب العربية في عمليات بنائه في السياسة والثقافة منذ منتصف القرن الماضي، بعد استقلال أغلب البلدان العربية.

لا تتمتع خيارات التحديث والعلمنة والدمقرطة في مجتمعاتنا بقبول الجميع، فهناك من يتحمَّس لضرورة تحقيقها، ويعتبرها قدرًا تاريخيًا لا يمكن تجنّبه، وهناك من يراها خياراتٍ وافدةً مع المستعمر ويلزم رفضها. ويرى طرف ثالث أن أفضل السبل لاستيعاب روحها يرتبط بعملية إعادة تبيئتها وتمثلها، بكل ما تستدعيه هذه العملية، من إعادة للنظر في بعض أسسها ومقدّماتها، بحثًا عن إمكانية ملاءمة محتواها مع تاريخنا الذاتي وشروطنا الاجتماعية وتراثنا المحلي، وكذا أسئلة حاضرنا ومقتضياته.

ولَّد واقع السلطة في مجتمعاتنا، منذ المرحلة الاستعمارية، خليطاً عجيبا من أشكال السلطة المستبدّة، وعشنا ولا نزال حالاتٍ من التأرجح والتبعية والاختلاط، تدلّ بصورة قاطعة على أننا لم نتمكّن بعد من استيعاب دروس الحداثة السياسية، دروس الدولة الوطنية، كما تم ترتيب قواعدها وتقنينها في التاريخ الحي، تاريخ البشر، وتاريخ النخب السياسية المتصارعة في التاريخ.

نتصوَّر أن التفكير في أسباب الإخفاق المتواصل لمشاريع التحديث في السياسة والثقافة والدين، في أبعادها المختلفة داخل المجتمعات العربية، يدعونا إلى مواصلة التفكير والعمل في أولوية التحديث والدمقرطة، فلا خلاص لنا من مختلف مظاهر التأخّر وسيادة التقليد، إلا بمزيدٍ من العمل الهادف إلى تملُّك المُشْتَرَك الإنساني، في المعرفة وفي السياسة، كما تبلور وتطوّر في الأزمنة المعاصرة. وضمن هذا الأفق، نُدرج عنايتنا المتواصلة بمفردات التحديث، الدمقرطة، التنوير، المأسسة، العقلنة، التحرّر، التواصل، التقدّم، وهي المفردات التي تعبر عن روح الفعل الحداثي في التاريخ... إنها تتيح لنا بناء خياراتٍ تخصّنا كما تخصّ الآخرين، وتزداد أهمية هذه المسألة، عندما نعرف أن مضامين التحديث والعلمنة والدمقرطة في الحاضر العربي والعالمي تُعَدُّ موضوعاتٍ مفتوحة، إنها قضايا تروم بناء مشاريع في العمل الإنساني الجماعي، الهادف إلى تدبيرٍ أفضل لمتطلبات العيش المشترك.

مشكلات الدولة اليوم في مصر والمغرب، وفي سورية ولبنان وتونس، ومشكلات تدبير وضع السلطة والدولة في كل من العراق وليبيا والسودان والجزائر، ومفارقات السلطة والثروة في دول الخليج العربي وإماراته، تُعَدُّ قضايا مركبة، وهي محصلة تاريخ اجتمعت فيه عوامل مختلفة، ساهمت في مزيد من توسيع المسافات القائمة بين المجتمع والدولة. وقد واجهت النخب العربية مظاهر استبداد الدولة بأساليب وطرق مُتعدِّدة خلال الخمسين سنة الماضية. وفي سياق المتغيرات التي شكلت الملامح الكبرى لنظام العلاقات في الداخل وفي الخارج، كما تطورت خلال الحقبة المذكورة، إلا أنها لم تتمكّن من بلوغ المرامي والأهداف التي سطرت.

يدفعنا واقع الدولة السائدة اليوم في أغلب البلدان العربية لا إلى التفكير فقط في كيفيات انتقال كثير من أوجُه الحضور الوضعي لثقافةٍ ومؤسساتٍ انتقلت إلينا منذ ما يقرب من قرن، قمنا خلاله بجهد كبير في تكييف بعض بنياتها ومؤسساتها وتبيئتها مع قيمنا، ومع كثير من أوجُه ممارستنا السياسية. يدعونا واقع الدولة في مجتمعنا إلى مزيد من البحث عن كيفيات تحويل مشروعيتها إلى فعلٍ يخصّنا، مشروع يفترض تعاقدات وعقوداً تمكّنها من تدبير سياستنا العمومية، تعاقداتٍ تحولنا إلى فاعل في مختلف خياراتها ومواقفها وإجراءاتها في التدبير والإنجاز.

> لم نتمكّن بعد من استيعاب دروس الحداثة السياسية، دروس الدولة الوطنية، كما تم ترتيب قواعدها وتقنينها

يؤكد تشخيص الملامح العامة لأوضاع الدول في أغلب البلدان العربية على الصفات التي أصبحت تلصق اليوم بها، اعتماداً على أبحاث ودراسات سياسية واجتماعية عديدة.. إن تأرجح الدولة العربية بين قيم الموروث الطوباوية والقيم الوضعية التاريخية، الصانعة لأشكال حضورها الجديد في المجتمع، يجعلها هَجينةً، ويلحق بها، وبالأدوار المنوطة بها كثيراً من الهشاشة. وعندما نضيف إلى ما سبق عدم قدرتها على بناء القواعد والأسس الكفيلة بترسيخ مؤسَّساتها، وتطوير أدائها داخل المجتمع، نفهم جوانب جديدة من صوَر قصورها في بناء وطنٍ وتجديدِ مجتمع، وكذا تطوّره وتقدمه، الأمر الذي يُنْتِج، في النهاية، ما تُعانيه من صوَر التبعية، حيث تواصل القِوى الاستعمارية والقِوى الكبرى في عالمنا تقسيم المجتمعات العربية، وتصنع من الدُّوَيلات الصغيرة فوق الجغرافيا العربية، فسيفساء من المجتمعات والدُّوَيلات، حيث يتواصل حرمانها من كل ما يؤهلها للنهوض والاستقلال، بحسابات المصالح والاستراتيجيات السائدة في عالمنا.

لا تقبل دولة الفرد الصانعة اليوم في مجتمعاتنا لمؤسسات العشيرة والطائفة مشروع التداول على السلطة، ولا مشروع المشاركة، ولا مشروع المأسسة القانونية والعقلانية، وهي تُعَدُّ اليوم المظهر الأبرز لمختلف مظاهر مأزقنا السياسي الراهن. ومختلف المظاهر والتقنيات الجديدة المرتبطة بنموذج الدولة الوطنية التي تمارسها دولنا، توظفها فقط للتظاهر بآليات التحديث، وتمارس، أولاً وأخيراً، ما يرسخ طغيانها وجبروتها.

(كاتب وأكاديمي مغربي)

هل نشهد انتفاضة ثالثة في فلسطين؟

عمار ديوب

ليست قضية الفلسطينيين المهددين بالطرد من منازلهم في حي الشيخ جرّاح في القدس المحتلة قضية عقارات تحاول أن تستملكها جماعاتٌ صهيونية بادّعاءاتٍ زائفة، هي قضية الشعب الفلسطيني والعربي، منذ تحالفت ضده أوروبا وأميركا، وتمَّ تصنيع الصهيونية لتكون جيشاً متقدّماً لتلك الدول في العالم العربي، وضده بالتأكيد.

انفجرت هذه القضية، وجاءت بعد أن ألغى الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، الانتخابات في القدس، حيث رفض رئيس حكومة الاحتلال، نتنياهو، السماح بإجرائها. وأبو مازن يبتغي تأبيد سلطته، وهناك إمكانية لإطاحته، لو جرت الانتخابات، وبالتالي أنقذه نتنياهو. أبو مازن وحركة فتح ومنظمة التحرير وكل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة تتحمّل مسؤولية كبرى في إمعان اليمين الصهيوني في محاولة السيطرة على القدس، فقد كانت المدينة المقدسة إحدى قضايا التفاوض المؤجلة مع منظمة التحرير وسلطة رام الله، ولكن ضعف دفاع السلطة «الفاشلة» عنها سمح بذلك الإمعان.

لا تكمن القضية فقط في حي الشيخ جرّاح، بل في كل أرض فلسطين، بما فيها الأراضي التي احتلت عام 1948. الفلسطينيون محاصرون ومهدّدون بالطرد، انطلاقاً من دعوات متكرّرة إلى الصهاينة بتحويل إسرائيل دولة لليهود فقط. هذا يعني أن ما يفعله الصهاينة في الشيخ جرّاح ليس جديداً ومستقلاً بذاته، بل هو تتويج لسياساتٍ استيطانية، قَطّعت أراضي أسر فلسطينية عديدة وفي عدة بلدات، سيما في الضفة الغربية، وفي القدس والأحياء المحيطة بها، والتي تحاول إسرائيل، بكل السبل والاحتيال، طرد سكانها الأصليين منها، تهيئة لإعلان إسرائيل دولة لليهود. وهذا لن يتحقق، والبداية الآن في حي الشيخ جرّاح والقدس؛ فهل تتغيّر السياسات الفلسطينية نحو إطلاق انتفاضةٍ ثالثة، تُجبر العالم وإسرائيل على طرح سياساتٍ جديدة، تبدأ بتفكيك المستوطنات، والتراجع عن طرد الفلسطينيين من منازلهم وأرضهم وحياتهم، وتنتهي بتفكيك الدولة الصهيونية، لصالح تشكيل دولةٍ واحدةٍ في فلسطين. قضية استعادة فلسطين، والآن بيوت المهجّرين، تقف عائقاً أمام تفعيلها فلسطينياً وإقليمياً وعالمياً سلطات رام الله وغزة التي تمنع الشعب من الانتفاضة، حيث تقمعه. وبالتالي لن تتورّط تلك السلطات بإشعال انتفاضة، وهي تعمل من أجل إدامة سلطاتها، وضبط الشارع الفلسطيني وفقاً لمصلحتها. الحل يكون بمبادراتٍ شعبية، ومن خارج السلطات والفصائل الفلسطينية؛ ففي تلك اللحظة، وحينما يشتد ساعد تلك المبادرات يبدأ الشعب الفلسطيني وعناصر الفصائل بالانشقاق عنها وشحذ التضامن الفلسطيني الفلسطيني في كل المناطق، وسيتسع التضامن العالمي الواسع؛ أهل القدس وحي الشيخ جرّاح ومناطق عديدة في فلسطين بدأوا بالانتفاضة، وأغلب الظن أن مناطق أخرى ستلحق بهم. وهناك حالياً رفض دولي كبير ضد خطوة التهجير الجديدة، وإسرائيل تتعرّض لضغوط شديدة، وقد تُنقذها الحكومات العربية المطبعة معها، والتي لن تكتفي بقمع شعوبها المؤيدة حق الفلسطينيين، بل وستعمل على دعم إسرائيل بأشكال متعدّدة للخروج من هذه الأزمة؛ ألم تطبّع دول عربية أخيراً، والسياسات الاستيطانية على قدم وساق! أوقفت إسرائيل البت بقضية عائلات حي الشيخ جرّاح إلى عدة أسابيع، لتستخدم سلطات الأمر الواقع في غزة والضفة لكسر الاحتجاجات، وتمرير الزمن بسبب الضغوط الدولية، وبحثاً عن تفجيرٍ سلبي للوضع، تكون نتيجته إخماد الانتفاضة التي تتسارع، وتلقى دعماً دولياً ما ينفكّ يتزايد. إن إعطاء فرصة لسلطات الأمر الواقع بالتدخل في القدس وسواها سيعني أمراً واحداً هو دفن الانتفاضة، وتهجير العائلات المهدّدة بذلك من «الشيخ جرّاح»، وبالطبع الاستمرار في التهجير منه ومن سواه. الدرس هذا يعرفه الشعب الفلسطيني، ويتطلب الأمر تشكيل قيادة ثورية من مختلف مناطق فلسطين وفي العالم، وطرح برنامج ثوري للتغيير في فلسطين، والبحث في كيفية تطوير أدواتها، داخلياً وعالمياً.

> هل يستطيع الفلسطينيون إبراز قيادة جديدة، وصياغة برنامج وسياسات جديدة؟

تتبع إسرائيل سياسات التضييق والاعتقال وتقطيع المناطق الفلسطينية أكثر فأكثر، ولكنها لا تمنع مسيرات المستوطنين، حيث كل خطاب حكومتها والتوازنات الحزبية فيها تقوم على دعم الاستيطان. أغلب الظن سيقع شهداء فلسطينيون، وهذا سيثوّر مناطق فلسطينية كثيرة. الإدارة الأميركية ترفض التهجير والعنف، وهذا جيد، ولكنها لن تتدخل ضد إسرائيل، وخطابها هذا قد تتراجع عنه أو يظل إعلامياً، فهناك لوبيات أساسية في الإدارة الأميركية تعمل لصالح إسرائيل. وبالتالي، من الخطأ الاعتماد على المواقف الدولية، على أهميتها. خيار الفلسطينيين حالياً هو المواجهة وبكل السبل. وباستثناء العمل العسكري، حيث سيكون النافذة التي تستغلها إسرائيل في مواجهاتها وسيقف العالم إلى جانبها، ومن الخطأ التعويل على قراراتٍ دوليّة تؤكّد كل الخيارات لاسترجاع الأرض، أي استخدام المواجهة العسكرية أحد الخيارات.

ليس صحيحاً القول الآن إن المهددين بالطرد في القدس سيُطردون في النهاية وبقوة المحاكم أو قوة إسرائيل وتخاذل سلطتي الأمر الواقع في غزة والضفة، وفي ظل الضعف العربي الشديد. الآن، وقد بدأت الانتفاضة والعالم يؤيدها، وإسرائيل مدّدت للبتّ بقضية الطرد؛ أقول إن هذه مؤشرات إيجابية على قوة الحراك، وخشية إسرائيل من محاذير كثيرة، قد تُضعِف مواقفها الإقليمية والدولية.

(كاتب سوري)

عندما يتمرّد عسكر فرنسا وينتفض ضد الإسلاموية

عمر المرابط

«على أهلها جنت براقش».. هكذا يقول المثل العربي الذي يحكي قصة الكلبة التي ظنّت أنها بنباحها ستنقذ أهلها، فجنت عليهم وكانت سبب التنكيل بهم. هذا أيضا هو حال الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، وحكومته، فقد فتحا عليهما صندوق باندورا المذكور في الميثولوجيا الإغريقية، وهو صندوقٌ إذا فتحته جلب عليك كل الشرور، وأبعد عنك كل الخير، وذلك عندما فتحا باب الشعبوية اليمينية المتطرّفة، وأشهرا تصريحاتٍ نارية أتبعاها بإجراءاتٍ وصفت بالعنصرية، طمعا في استمالة ناخبي اليمين المتشدّد والمتطرّف، فرجعا بخفّي حنين، فلا هما تمكّنا من استمالة المتطرّفين وتلبية مطالبهم، ولا هما استطاعا سد هذا الباب الذي دخله عنوة، وعلى غرّة منهما، أبعدُ الناس عنه، وهم حاملو السلاح من العسكر الفرنسيين، والذين يحرّم عليهم القانون الفرنسي الخوض في السياسة، ويجرّم تدخلهم في الحياة السياسية.

بعد البيان الأول الذي وقعه عشرون جنرالا، وأكثر من مائة ضابط كبير وعديد من الجنود غير المتقاعدين، والموجّه على شكل رسالة مفتوحة إلى الرئيس ماكرون والحكومة والبرلمانيين، يحذّرون فيها من تهديدات كبيرة تتعرّض لها الدولة الفرنسية، وتجعلها في خطر كبير، قد يصل إلى حد إشعال حرب أهلية، جاء البيان الثاني لجنودٍ في الخدمة العسكرية، متجاوزا البيان الأول شكلا ومضمونا، فهو لم يكتف بتأييد ما ورد فيه من كلام ومن اتهامات خطيرة، وتهديدات مقنعة للرئيس والحكومة والبرلمانيين، بل زاد هؤلاء سبّا وشتما وتحقيرا وإذلالا.

من كان يزعم أن يُقدم جنودٌ في دولةٍ من أكبر الديمقراطيات على وصف قيادتهم السياسية بالجبانة والمراوغة، والمنحرفة والخداعة؟ من كان يتخيّل أن يخرج جنودٌ في بداية الخدمة العسكرية، ليقفوا لا إلى جانب قيادتهم السياسية والعسكرية العليا التي تمثّل اختيار الشعب الديمقراطي، وإنما إلى جانب من وصفهم بعضهم بالعاصين والمتمرّدين؟ من كان يظن أن يتّهم جنود مبتدئون قيادة البلاد بتلطيخ سمعة الجيش، وعدم احترامه، والدوس على شرفه؟ من كان يتصوّر أن يتهم هؤلاء قائد الجيش ورئيس الأركان بالخضوع والخنوع لقيادة سياسيةٍ فاشلةٍ وجبانة؟ من كان أخيرا يعتقد أن غالبية الشعب الفرنسي ستقف، حسب بعض استطلاعات الرأي، مع العسكر؟

لكن هذا ما حصل فعلا، فقد نشرت مجلة فالور أكتيال، اليمينية المتطرّفة يوم الأحد 9 مايو/ أيار الحالي، عريضة جنودٍ من النشطين من مختلف الجيوش والرتب، ومن جميع الحساسيات، حسب زعمهم، نساء ورجالا، تأييدا لبيان قادتهم الذي نشر يوم 21 الشهر الماضي (إبريل/ نيسان)، وهو تاريخ له دلالة ومعنى في مذكرة الشعب الفرنسي، وفي تاريخ فرنسا الحديث، فهو يرمز إلى تاريخ المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد الرئيس الفرنسي السابق الجنرال، شارل ديغول، سنة 1961، ولم تكتف المجلة هذه المرّة بنشر البيان، فهي تريد الحصول على أكثر، وهي المنتشية بنتائج استطلاعات الرأي المؤيّدة، ففتحت باب التوقيع على العريضة لكل المواطنين، وغرضها استعراض قوة هذا التيار المتشدّد، وقد بلغ العدد أكثر من 125 ألفا، بعد 12 ساعة من نشر العريضة، بمعدل يفوق عشرة آلاف إمضاء تأييد في كل ساعة. للتذكير، جاء البيان الأول على شكل رسالةٍ مفتوحةٍ نشرتها المجلة نفسها، بلغ عدد من وقعوا عليها أكثر من 22 ألفا من العسكريين، وهي القضية التي أسالت مدادا كثيرا، ودفعت الحكومة الفرنسية ووزيرة الجيوش الفرنسية إلى الردّ عليها، والمطالبة بمعاقبة الموقعين عليها. وفعلا تمت معاقبة بعضهم، واتخاذ إجراءات تأديبية في حقهم، وهو القرار الذي اتخذه رئيس الأركان الفرنسي الذي يجد نفسه اليوم أمام فوّهة مدفع جنوده.

> من كان يزعم أن يُقدم جنودٌ في دولةٍ من أكبر الديمقراطيات على وصف قيادتهم السياسية بالجبانة والمراوغة؟

لهذا البيان العسكري الثاني فضل توضيح وتبيان ما جاء به البيان الأول، فهو يحدّد بوضوح ما حاول إخفاءه بيان القادة العسكريين والضباط الكبار، فهو يضع الأصبع على الجرح، ويتهم مباشرةً، نعم إنه يتهم المسؤولين الفرنسيين بعدم التصدّي للخطر الآتي من الإسلاموية، ومن الطوائف الدينية، التي لا تعني لها فرنسا شيئا، بل مجرّد موضوع للسخرية والازدراء وحتى الكراهية، حسب قولهم.

نحن نموت لمحاربة الإسلاموية، وأنتم تقدّمون لها التنازلات على أرضنا، هكذا يحدّد العسكر الفرنسي طبيعة العدو، فهو يرسم ملامحه من خلال البيانين، فهو، أي العدو، أولا وقبل كل شيء مسلم، مواطنا كان أم مهاجرا، من الضواحي، وهي ضواحي فقر وتهميش، من الذين يريدون الانفصال على الجمهورية، أولئك الذين يكرهون فرنسا ولا يحترمون لا تقاليدها ولا أعرافها ولا ثقافتها الأصيلة، هم أولاء الذين ينتمون إلى الإسلام السياسي، وهو تيارٌ يبدو غير واضح المعالم ولا الحدود، فهو يجمع ابتداء كل من التزم دينيا، وأظهر مظاهر تديّنه، ومنهم المتطرّفون الإسلامويون، مرورا بتجار المخدّرات ومهرّبيها من المسلمين، انتهاءً بكل من قال «الله أكبر» عند كل عملية إجرامية أو إرهابية، ولو شهد العالم ببعده عن الدين، وشهد هاتفه على فسقه وفجوره وعدم تديّنه.

أما العدو الثاني فهو جمع المندّدين بالإسلاموفوبيا والعرقية المقيتة التي يتعرّض لها المسلمون، من المدافعين عن حقوقهم ممن لقبوا بالإسلامويين اليساريين، وهو مصطلحٌ، جُمع فيه كل معارض ومندّد بالعنصرية، وكل مناهض للإمبريالية الغربية والكولونيالية القديمة والحديثة، وكل أكاديمي سوّلت له نفسه قراءة التاريخ الفرنسي المقدّس.

يختم «جيلُ النار» (وهو الاسم الذي اتخذه هؤلاء الجنود) رسالته المفتوحة بتشخيص جد بائس، لكنه قبل ذلك ينزّه نفسه عن أي تدخل في السياسة، فدوافعه، حسب قوله، وطنية محضة، هدفها تقديم مصلحة فرنسا على أي اعتبار، وليس السعي إلى تمديد الولايات الانتخابية، في إشارةٍ واضحةٍ، واتهام غير مقنع للسياسيين بتقديم مصالحهم الشخصية على مصالح البلد.

(كاتب مغربي في باريس)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميك منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية 33 west end
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads